التنظيم السري للهاشمية السياسية

الفصل الأول

د. رياض الغيلي

بعد اتفاق الجمهوريين والملكيين عام ١٩٧٠م عين رئيس الوفد الملكي - الذي قاد المفاوضات لثمانية أعوام منذ انطلاق الثورة في ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٠- أحمد محمد محمد الشامي عضوا بالمجلس الجمهوري ..

عمل الشامي بعد عودته إلى صنعاء على إعادة ترتيب البيت الهاشمي الطائفي وتنظيمه فشكل (المجلس الأعلى لحكماء آل البيت) .

ضمت التشكيلة الأولى للمجلس إثني عشر عضوا يمثل كل عضو أسرة من الأسر الهاشمية الزيدية البارزة أو ممثلا عنها ويرأسه أحمد محمد محمد الشامي (مؤلف كتاب رياح التغيير في اليمن) والشاعر والأديب المعروف.

عمل المجلس بشكل سري وكان يعقد أغلب اجتماعاته بالخارج، وكان اللواء يحيى المتوكل يقوم بمهام رئيس المجلس داخل اليمن حيث عين مقررا للمجلس.

بعد قيام الوحدة اليمنية قرر المجلس تشكيل ثلاثة أحزاب سياسية هي (الحق،واتحاد القوى الشعبية،والعمل) وفيما خفت دور حزب العمل الذي يرأسه إبراهيم الوزير ظل حزب الحق بقيادة القاضي أحمد الشامي وترأسه شرفيا مجد الدين المؤيدي ومثل وعاء للاتجاه المحافظ من الهاشميين، واتحاد القوى الشعبية برئاسة إبراهيم بن علي الوزير والذي خصص لاحتواء الليبراليين والتقدميين من الأسر الهاشمية، وقد أصبح الحزبان ضمن تكتل اللقاء المشترك وبهذا كان للهاشمية السياسية في اللقاء المشترك مقعدان من ستة مقاعد هي قوام تكتل اللقاء المشترك المكون من ستة أحزاب سياسية، ولاحقا كان لهما دور فاعل في دعم الانقلاب عام ٢٠١٤م .

استطاع المجلس أن يحقق الكثير من الأهداف بصمت فمن سيطرته على الجهاز القضائي إلى اختراق مؤسستي الأمن والجيش وحزب المؤتمر الشعبي العام وصولا إلى اختراق الرئاسة اليمنية بعد حرب ١٩٩٤م .

ظلت رئاسة المجلس محتكرة في أسرة بيت الشامي فبعد وفاة المؤسس عام ٢٠٠٥ ودفنه في صنعاء تسلم قيادة المجلس القاضي أحمد محمد الشامي رئيس حزب الحق وسرعان ما جرى الانقلاب عليه في عام٢٠٠٧ نتيجة فشله في قيادة المجلس، وتولى رئاسة المجلس من يومها وحتى الآن اللواء يحيى محمد الشامي (والد زكريا الشامي) الذي يعد هو القائد الحقيقي للانقلاب وميليشياته.

غضب القاضي الشامي من طريقة إزاحته عن رئاسة المجلس واستبعاده منه بشكل كامل فقام كنتيجة عكسية بإعلان حل حزب الحق معتقدا أنه سيرفع الغطاء السياسي عن المجلس لكن إعلانه قوبل بالرفض من قبل بقية قيادات الحزب وقواعده وسلمت أمانة الحزب لحسن زيد الذي ظل طيلة حياته يحلم بالانضمام للمجلس دون جدوى حتى بعد قيادته لحزب الحق.

ولا شك أن احتكار رئاسة المجلس في أسرة بيت الشامي يفسر استحواذهم مؤخراً على أهم المناصب القيادية في الدولة بعد الانقلاب.

لم تكن مهمة إعادة ترتيب البيت الهاشمي سهلة على الأستاذ أحمد الشامي، لكن الرجل والحق يقال كان على قدر كبير من الذكاء ويتميز بقدرة عالية في الإقناع ولدية مهارات قوية في التفاوض وهذا ما ساعده على لم شتات السلالة الهاشمية القائمة على فكرة الحق الإلهي في الحكم.

كان من أكبر العقبات التي واجهت الشامي في مهمته المقدسة (من وجهة نظره) هو سقوط هيبة السلالة الهاشمية في المجتمع اليمني عقب ثورة سبتمبر ونزع القداسة التي أحيطت بها وسط المجتمع لمدة تقارب الألف عام، حتى أصبح الجهر بالانتساب إلى البيت الهاشمي

عرضة للاضطهاد والازدراء من قبل المجتمع الذي ذاق الويلات والمجازر في سنوات حكمهم المديدة.

انطلق الشامي في جهوده وسعيه إلى تكوين تنظيم سري للهاشمية السياسية من فكرة (الحق الإلهي) ونظرا للعدد الكبير من الأسر التي تدعي الانتساب إلى البيت الهاشمي في اليمن سواء كانت زيدية أو شافعية أو حنفية فقد وضع معايير خاصة لاختيار التشكيلة الأولى لما سمي لاحقا (المجلس الأعلى لحكماء آل البيت) وهي :

أن يكون عضو المجلس هادوي المذهب جارودي المعتقد.

أن يكون من أهل العلم أو رجال القضاء او القيادات الفكرية والعسكرية.

أن يكون من أسرة هاشمية عريقة مشهورة بانتسابها للبيت الهاشمي.

عمل الشامي بكد وعناء حتى استطاع تكوين النواة الأولى للتنظيم السري للهاشمية السياسية والتي ضمت إلى جانبه أحد عشر عضوا بايعوه جميعاً على السمع والطاعة حتى عودة الإمامة، ومن جانبه تعهد لهم باستعادة الحكم الإمامي للبيت الهاشمي في غضون خمسين عاماً من لحظة تأسيس التنظيم في عام ١٩٧١م .

وضمت التشكيلة الأولى لمجلس حكماء آل البيت الأسماء التالية:

١. أحمد محمد الشامي رئيساً توفي عام ٢٠٠٥م
٢. اللواء / يحيى محمد المتوكل مقرراً اغتيل عام ٢٠٠٣م
٣. علي عبد الكريم الفضيل شرف الدين عضوا توفي عام ٢٠٠٨م
٤. المفكر / إبراهيم بن علي الوزير عضواً جمد عضويته بالمجلس عام ٢٠٠٤م
٥. القاضي عبد القادر بن عبدالله عبد القادر عضوا توفي عام ٢٠٠٤م
٦. العلامة / مجد الدين المؤيدي عضوا توفي عام ٢٠٠٧م

٧. بدر الدين أمير الدين الحوثي عضوا انشق عن المجلس عام ١٩٩٤م وسافر إلى إيران

٨. العلامة أحمد محمد زبارة عضوا توفي عام ٢٠٠٠م

٩. العلامة / حمود عباس المؤيد عضوا اعتزل المجلس منذ عام ٢٠٠٤ لكنه لم يستبدل

١٠. العلامة / محمد محمد المنصور عضوا لا زال عضوا بالمجلس

١١. العلامة / محمد بن أحمد الكبسي عضوا توفي عام ٢٠١٣م

١٢. علي أحمد العماد عضوا لا زال عضوا بالمجلس

حرص الشامي على تمثيل الأسر الهادوية البارزة في المجلس قدر الإمكان، كما كان حريصا على التنوع الفكري داخل المجلس ما بين محافظ ومتطرف ووسطي وليبرالي لكن الجميع كان يؤمن بنظرية (الحق الإلهي) رغم تنوع أفكارهم.

كان الشامي إلى جانب اللواء يحيى المتوكل وعلي عبد الكريم الفضيل يمثلون خط الوسط فيما كان يمثل إبراهيم بن علي الوزير الاتجاه الليبرالي ومثل الاتجاه المحافظ كل من حمود المؤيد ومحمد المنصور ومحمد الكبسي والقاضي عبد القادر والعلامة زبارة والعلامة المؤيدي، وكان كل من بدر الدين الحوثي وعلي العماد يمثلان الاتجاه المتطرف داخل المجلس وبالتالي فقد كان توزيع المهام متوافقا مع ميولهم الفكرية.

عمل التنظيم على الدفع ببعض رموزه إلى هرم السلطة لتمكينهم من إدارة الملفات التي كلفوا بها بفعالية فكانت أول وأقوى محاولة هي الدفع باللواء يحيى المتوكل إلى منصب الرئاسة من خلال التخطيط للانقلاب على القاضي/ عبد الرحمن الإرياني حيث تمكن التنظيم من اقناع بعض المشائخ وعلى رأسهم الشيخ سنان أبو لحوم والشيخ الغادر والشيخ مجاهد أبو شوارب بعد أن وصلوا إلى طريق مسدود مع القاضي الإرياني تمكن من إقناعهم بأن اللواء المتوكل هو الأنسب للمرحلة وكان ينقصهم فقط دعم الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي رفض

المقترح بشدة قائلا : " ونرجع نحبب الركب " فسارع الشيخ الأحمر بدعم الجناح الآخر المتمثل في الحمدي ورفاقه لكي يقطع الطريق أمام الملكيين من العودة إلى السلطة من بوابة الجمهورية، وكان الانقلاب الأبيض على القاضي الإرياني رحمه الله.

كما تمكن التنظيم سابقا بالدفع بأحد أعضاءه إلى قيادة السلطة القضائية وتولي وزارة العدل ورئاسة المحكمة العليا من خلال القاضي عبدالقادر عبدالله عبد القادر، وللأمانة فقد كان هذا الرجل أعقل من في المجلس وأكثرهم علما وأقربهم إلى السنة والاعتدال غير أنه مكن السلالة من التغلغل في الجهاز القضائي بمساعدة العلامة المنصور وفي عهده أصبح الجهاز القضائي في يد التنظيم السري للهاشمية السياسية.

وضع المجلس عددا من الاستراتيجيات التي تساعده على تحقيق أهدافه ومن هذه الاستراتيجيات :

- استراتيجية التغلغل : تمكن التنظيم من التغلغل في القوات المسلحة والجهاز الأمني والجهاز الإداري للدولة والإعلام وكذا الجهاز الدبلوماسي من خلال الجهود التي بذلها اللواء يحيى المتوكل ومن بعده علي الكحلاني وأحمد الكحلاني.
- استراتيجية الاختراق : حيث استطاع التنظيم اختراق التنظيمات السياسية والجماعات الفكرية الفاعلة في الساحة ما عدا التنظيم الناصري الذي كان يمثل العدو اللدود للتنظيم السري للهاشمية السياسية.
- استراتيجية الكسب : من خلال شراء ولاء المشايخ والوجاهات الاجتماعية، وقد استطاع التنظيم شراء ولاء غالبية المشايخ والوجاهات السياسية والاجتماعية.
- استراتيجية المصاهرة السياسية: من خلال السماح لبعض الأسر الهاشمية بتزويج غير الهاشميين إذا اقتضت المصلحة ذلك فكانت مصاهرة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر لبيت المتوكل الذي أثمر (هاشم الأحمر) ومصاهرة الرئيس السابق علي عبدالله صالح لبيت الكحلاني عام ٢٠٠٢م والذي أثمر (زيد بن علي).

- استراتيجية التحكم والسيطرة : استطاع التنظيم إحكام السيطرة على جهاز القضاء والإفتاء والإقراء من خلال رموزه المحافظة كالعلامة عبد القادر والعلامة المنصور والعلامة زبارة والعلامة أحمد الكبسي والعلامة حمود المؤيد.

بعد تشكيل النواة الأولى المركزية للتنظيم السري للهاشمية السياسية والمتمثلة بالمجلس الأعلى لحكماء آل البيت عام ١٩٧١م نجح الأستاذ/ أحمد الشامي في إقناع الإمام المعزول محمد البدر بن أحمد حميد الدين في أن يكون المرجعية العليا للتنظيم باعتباره آخر أئمة المملكة المتوكلية اليمنية، قبل الرجل المهمة على مضض كونه أصبح راغباً عن لعب أي دور سياسي مستقبلي باليمن بالإضافة إلى اشتراط المملكة العربية السعودية على كافة آل حميد الدين بالامتناع عن ممارسة أي نشاط سياسي كشرط لبقائهم ضيوفاً على المملكة وذلك بعد اتفاق الجمهوريين والملكيين عام ١٩٧٠م تحت رعاية كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني عام ١٩٧٩م انتعشت آمال التنظيم السري للهاشمية السياسية من جديد في إمكانية استعادة الحكم في اليمن وإن في إطار سياسي جديد غير إطار الإمامة، وبعد أن تأكد التنظيم الهاشمي من استقرار الأمر للخميني قام بانتداب وفد لزيارة إيران عام ١٩٨٠م لتقديم التهنئة وفروض الولاء للقيادة الإيرانية وقد تشكل الوفد الذي رأسه الأستاذ الشامي من كل من إبراهيم بن علي الوزير وبدرالدين الحوثي وعلي العماد، ومنذ تلك اللحظة تم الارتباط بين التنظيم السري للهاشمية السياسية والقيادة الإيرانية الجديدة وبعد هذه الزيارة عاد الشامي منتشياً وأطلق ابياته الشهيرة في وجه ولي عهد المملكة العربية السعودية حينها الأمير فهد بن عبد العزيز قائلا:

قل لفهد والقصور العوانس إننا سادة أباة أشاوس

سنعيد الحكم للإمامة إما بثوب النبي أو بأثواب ماركس

وإذا خابت الحجاز ونجدٌ فلنا إخوة كرام بفارس

سببت هذه الأبيات -التي قالها الشامي عقب زيارته لإيران- حرجاً شديداً مع المملكة لأسرة بيت حميد الدين وعلى رأسهم محمد البدر فأنهى البدر صلته بالتنظيم بعد ٩ أعوام من الارتباط الرمزي.

كاد هذا الارتباط مع إيران أن يفكك التنظيم نتيجة اعتراض مجموعة من الأعضاء على هذا الارتباط ولكن سرعان ما استطاع الأستاذ الشامي اقناعهم أن الارتباط لا يتعدى الجانب المعنوي والسياسي والمادي ولن يكون هناك أي تأثير فكري على التنظيم، ومضى الأمر على هذا النحو إلى حين استطاعت الحوزات الإيرانية التأثير على بعض أعضاء التنظيم فكريا ومحاولة فرض المذهب الإثنا عشري على التنظيم من خلال كل من بدر الدين الحوثي وعلي العماد وهنا نشبت الخلافات من جديد بين أعضاء المجلس الأعلى للتنظيم وكادت أن تعصف به، وقد تنامى الخلاف بين الأعضاء حتى ظهر على السطح بين شخصيتين من أعضاء المجلس هما بدر الدين الحوثي ومجد الدين المؤيدي اللذان تنازعا المرجعية الدينية حيث كان يطرح الأول المذهب الإثنا عشري فيما ظل الثاني متمسكاً بالمذهب الهادوي الجارودي، ولأن غالبية أعضاء المجلس كانوا مساندين لمجد الدين المؤيدي فقد انتهى هذا الصراع بانشقاق بدرالدين الحوثي عن المجلس عام ١٩٩٤م وسفره إلى إيران ومعه أفراد أسرته وظل فيها بضعة أعوام ثم عاد إلى اليمن ليؤسس وأبناؤه النواة الأولى للجماعة التي تولت فيما بعد نشر المذهب الإثنا عشري باليمن.

لم تكن هناك آلية واضحة لتعيين أعضاء جدد بالمجلس كونه ظل على نفس التشكيلة السابقة على مدى ٢٣ عاماً، لكن الأستاذ الشامي استغل فرصة خروج بدر الدين الحوثي من المجلس وخلو مقعدة في تعزيز وجود آل الشامي بالمجلس من خلال ترشيحه للقاضي / أحمد محمد الشامي وهو من أشد المتعصبين للحكم الإمامي ومن أكثر الناس عداوة لكل من يخالف المذهب الهادوي الجارودي.

وفي عام ٢٠٠٠م خرج عضو آخر من المجلس الأعلى للتنظيم وهو العلامة أحمد زبارة بسبب الوفاة، فطرح الشامي اسم شخصيتين بدلا عنه هما محمد عبدالملك المتوكل والمرتضى بن زيد المحطوري فتم اختيار محمد عبدالملك المتوكل بدعم من اللواء يحيى المتوكل.

في عام ٢٠٠٣م اغتيل اللواء يحيى المتوكل أمين سر المجلس (المقرر)، فأسندت المهمة إلى أحمد الكحلاني الذي حل محل اللواء المتوكل ولا زال حتى اللحظة.

في عام ٢٠٠٤م قدم المفكر إبراهيم بن علي الوزير استقالته من المجلس اعتراضاً على تعيين الكحلاني أميناً لسر المجلس دون توافق جميع الأعضاء فحل مكانه العلامة إبراهيم بن محمد الوزير رئيس حزب العمل، وفي نفس العام توفي القاضي عبد القادر عبد الله فعين بدلا عنه القاضي أحمد عبد الله عقبات وزير العدل السابق .

في عام ٢٠٠٥م توفي رئيس المجلس الأستاذ/ أحمد محمد الشامي فانتخب لرئاسة المجلس القاضي أحمد محمد الشامي وهذا بدوره رشح اللواء يحيى الشامي لشغل المقعد الشاغر بالمجلس.

في عام ٢٠٠٧م توفي العلامة مجدالدين المؤيدي فاقتضى الأمر تعيين عبدالرحمن بن شايم المؤيدي بدلاً عنه وهو هادوي المذهب.

وفي عام ٢٠٠٨م توفي علي عبد الكريم الفضيل شرف الدين فتم تعيين الدكتور أحمد شرف الدين بدلاً عنه وهو ليبرالي الاتجاه.

في عام ٢٠١٣م توفي العلامة محمد بن أحمد الكبسي فتم تعيين العلامة يحيى بن حسين الديلمي بدلاً عنه وهو إثنا عشري المذهب.

وفي عام ٢٠٠٧م انقلب اللواء الشامي على عمه القاضي أحمد الشامي وأصبح رئيساً للمجلس وظل القاضي عضواً بالمجلس حتى وفاته.

وبالتالي فقد أصبح المجلس عام ٢٠١٣م على النحو التالي :

١. اللواء يحيى محمد الشامي	رئيس المجلس
٢. اللواء أحمد محمد الكحلاني	مقرراً
٣. العلامة / حمود عباس المؤيد	عضوا
٤. العلامة / محمد محمد المنصور	عضوا
٥. علي أحمد العماد	عضوا
٦. القاضي أحمد محمد الشامي	عضواً
٧. الدكتور محمد عبد الملك المتوكل	عضواً
٨. العلامة إبراهيم بن محمد الوزير	عضواً
٩. القاضي أحمد عبدالله عقبات	عضواً
١٠. العلامة عبدالرحمن بن شايم المؤيدي	عضواً
١١. الدكتور أحمد عبدالرحمن شرف الدين	عضواً
١٢. العلامة يحيى بن حسين الديلمي	عضواً

ويلاحظ من هذه التشكيلة غلبة الجناح المحافظ في التنظيم على الجناح الليبرالي الذي يمثله بدرجة كبيرة د. محمد عبد الملك المتوكل وهذا ما سهل للواء الشامي التحكم بالتنظيم بصورة مطلقة في ظل تصادم كبير مع الدكتور المتوكل في كثير من القرارات التي كان اللواء الشامي يطرحها على المجلس للنقاش وينتزع تأييد المحافظين له في كل مرة .

(الجزء الأخير من هذا الفصل محجوب عن النشر حتى تتهيأ الظروف المناسبة للنشر)

التنظيم السري للهاشمية السياسية

الفصل الثاني

اللواء يحيى المتوكل (عراب الهاشمية السياسية)

د. رياض الغيلي

ولد يحيى محمد أحمد المتوكل بمدينة شهارة عام ١٩٣٨م (وهذا هو التأريخ الصحيح لمولده)، وشهارة هي أيضاً مسقط رأس الإمام يحيى حميد الدين المتوكل وكلاهما (الإمام يحيى واللواء يحيى) من ذرية الإمام القاسم الملقب بالمنصور وهو الإمام الذي حارب الحكم العثماني في اليمن ثم لقب بعد ذلك بـ (المتوكل على الله) وهذا هو أصل اللقب.

تشرب اللواء المتوكل منذ نعومة أظفاره أسس ومبادئ المذهب الهادوي في كتاتيب مدينة شهارة التي كانت أحد معاقل الهادوية الجارودية وكانت واحدة من هجر العلم التي يشد إليها الرحال فيما مضى، ثم في كتاتيب مدينة المحابشة التي مكث فيها قرابة الثمان سنوات مع والده محمد أحمد المتوكل الذي انتقل إليها كموظف في حكومة للإمام.

بعد حصوله على شهادة الثانوية العامة من صنعاء عام ١٩٥٨م التحق اللواء المتوكل (كأول هاشمي) بأكاديمية الطيران والمظلات التي كان يرأسها المشير السلال وتخرج منها عام ١٩٦١م، والتحق فور تخرجه بتنظيم (الضباط الأحرار) بقيادة المشير عبد الله السلال الذي قاد الثورة ضد الحكم الإمامي، ولعل انضمام المتوكل لتنظيم الثوار كان بدافع الانتماء العسكري الذي كان متغلبا وقتها عن الانتماء السلالي أو المذهبي.

بعد قيام الثورة المباركة في ١٩٦٢ أصبح المتوكل رغم حداثة سنه قائداً للمنطقة الشمالية الغربية حتى عام ١٩٦٧م وضل قائداً لها طوال حكم المشير السلال، وهي

ذات المنطقة العسكرية التي أحكم السيطرة عليها فيما بعد (الفريق علي محسن الأحمر) كأركان حرب ثم قائداً للمنطقة طوال فترة حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ولعل هذا ما يفسر الفرحة العارمة لدى الهاشمية السلالية عند سقوط المنطقة بأيديهم من جديد في سبتمبر عام ٢٠١٤م إثر انقلابهم المشؤوم على الشرعية، فهذه المنطقة العسكرية تمثل بالنسبة لهم عمقا استراتيجيا وإرثا عسكرياً، وكانت الحجر العثرة أمام تطلعاتهم ومخططاتهم طالما ظلت قيادتها خارج دائرتهم.

تزوج المتوكل مبكراً من ابنة العلامة محمد محمد المنصور أحد مراجع المذهب الهادوي وعضو مجلس حكماء آل البيت، فكان لهذه المصاهرة أثر كبير على الفكر والتوجه والاندفاع الجمهوري لدى اللواء المتوكل حيث أحدث هذا الزواج ما يشبه (الفرملة) في اندفاع المتوكل نحو تأييد النظام الجمهوري، وبالتالي إعادة (ضبط) للفكر السياسي لديه باتجاه نظرية (الحق الإلهي) .

في عام ١٩٦٧م وإثر انقلاب نوفمبر على المشير السلال والذي كان للمتوكل دور بارز فيه عين المتوكل عضواً في مجلس الدفاع ومديراً لمكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي عام ١٩٦٨ عين مديراً لمكتب رئيس الوزراء وفي مطلع عام ١٩٦٩م تم ترقيته وتعيينه نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ومنذ هذه اللحظة بدأ تحول الرجل وتطلعه للعب أدوار كبيرة في الملعب السياسي اليمني، ظل المتوكل في هذا المنصب إلى عام نهاية ١٩٧٠م عمل خلال هذه الفترة على تمكين الكثير من عناصر الهاشمية السلالية في مواقع هامة وخطيرة بالقوات المسلحة.

كان الصعود السريع للمتوكل ملفتاً للأنظار وبشكل أخص لدى مؤسس التنظيم السري للهاشمية السياسية الأستاذ/ أحمد محمد الشامي الذي استطاع أن يقنع المتوكل بالانضمام إلى التنظيم وخدمة أهدافه السامية (من وجهة نظره) فأصبح المتوكل مقرراً لمجلس

حكماء آل البيت (أعلى هيئة تنظيمية للتنظيم السري للهاشمية السياسية) باليمن، بل أصبح عمليا هو أمين سر التنظيم وعرابه الأول .

كان اللواء المتوكل متقد الذكاء سريع البديهة بعيد الغور واسع الاطلاع يمتلك قدرات عالية في الاقناع والتواصل والاستقطاب ومهارات عالية في التخطيط الاستراتيجي، كل هذه المؤهلات جعلت التنظيم السري يدفع به مرشحا لرئاسة الجمهورية عام ١٩٧٤ م أثناء التخطيط للانقلاب على القاضي الإرياني الذي شارك فيه التنظيم بفعالية من خلال شخوصه، وقد كان الكثير من المشائخ البارزة مقتنعين بترشيح المتوكل وعلى رأس هؤلاء المشائخ الشيخ/ مجاهد أبو شوارب والشيخ / الغادر والشيخ / سنان أبو لحوم والشيخ / الشايف، إلا أن معارضة الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر الشديدة لهذا الترشيح حالت دون وصول المتوكل إلى منصب الرئاسة ولكنها لم تحل دون وصوله إلى مجلس القيادة (مجلس الرئاسة) حيث جمع بين عضوية مجلس القيادة ووزارة الداخلية .

في هذه الفترة استطاع المتوكل تنفيذ إحدى استراتيجيات التنظيم السري للهاشمية السياسة باحترافية عالية وهي استراتيجية (التغلغل) حيث استطاع الدفع بتعيين أحد أصهاره وهو ضابط اسمه (محمد المنصور) كنائب لرئيس الأركان العامة – هذه المعلومة تحتاج إلى تأكيد- كما مكن الكثير من أفراد الهاشمية السلالية من الاستيلاء على المواقع الهامة في وزارة الداخلية والمناطق الأمنية والجنائية.

ولكن سرعان ما تنبه الرئيس الحمدي لخطورة الموقف فقام بحركة التصحيح التي أطاحت بالمتوكل من منصبيه وانتهت بتنزيل رتبته العسكرية كما حصل لكثير من الضباط، ولكي يحتوي الموقف ويمتص الغضب قام الرئيس الحمدي بتنزيل رتبته

شخصيا إلى (مقدم)، وعلى إثر ذلك استعاد الحمدي زمام المبادرة من يد المتوكل والمشائخ، وأصبح المتوكل مهمشا مجرداً من كل السلطات.

هذه الحركة التصحيحية أوغرت صدر المتوكل وصدور الكثير من أفراد التنظيم السري للهاشمية السياسية على الرئيس الحمدي، ودفعت بهم للاشتراك في التخطيط للتخلص من الرئيس الحمدي وأخيه عبدالله قائد لواء العمالقة (حامي حمى الجمهورية) وإن بشكل غير مباشر ...

اختفى اللواء المتوكل عن المشهد السياسي طوال الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٠ ولكنه عمل خلال هذه الفترة إلى جانب الأستاذ أحمد محمد الشامي على تكوين شبكة علاقات داخلية وخارجية واسعة للبيت الهاشمي الهادوي، فيما يشبه فترة التقاط الأنفاس بعد الضربة الموجعة (غير المباشرة) التي تلقاها التنظيم السري للهاشمية السياسية إثر حركة الحمدي التصحيحية، وهي استراتيجية يجيد التنظيم استخدامها بحرفية عالية، وخلال هذه الفترة تمكن اللواء المتوكل من عقد لقاءات بعدد من رموز الهاشمية السياسية المتواجدة خارج البلاد مثل الإمام محمد البدر بن أحمد حميد الدين آخر أئمة اليمن والأمير محمد بن الحسين بن يحيى حميد الدين قائد حصار السبعين يوما والمفكر إبراهيم بن علي الوزير مؤسس اتحاد القوى الشعبية وعددا آخر من الرموز التي أسهمت إسهاما كبيرا في دعم وتمويل التنظيم السري للهاشمية السياسية باليمن.

بعد استقرار الأمر لعلي عبد الله صالح في الجمهورية العربية اليمنية بدأت مرحلة جديدة للتقارب بين النظام والبيت الهاشمي ولكنه ظل تقارباً محدوداً و(حذراً) نتيجة للتقارب الكبير وقتها بين نظام (صالح) والإخوان المسلمين باليمن الذين ساندوا صالح في حروب المناطق الوسطى وتثبيت حكمه وتأسيس المؤتمر الشعبي العام وصياغة الميثاق الوطني .

كان من ثمار التقارب (الحذر) بين نظام صالح والبيت الهاشمي حصولهم على بعض المناصب في الدولة وكان اللواء المتوكل واحداً من الفائزين بهذه المناصب حيث عين عام ١٩٨١م سفيرا بالولايات المتحدة الأمريكية التي تعد (ثاني أهم سفارة يمنية وقتها بعد السفارة بالسعودية)، ثم سفيراً في فرنسا عام ١٩٨٢-١٩٨٤م، استطاع المتوكل خلال هذه الولايتين الدبلوماسيتين الهامتين تعزيز قدراته السياسية وتوسيع علاقاته الخارجية التي استثمرها لاحقا في خدمة التنظيم السري للهاشمية السياسية.

بعد قضائه فترة ثلاث سنوات كمحافظ لمحافظة إب في الفترة (١٩٨٥-١٩٨٨) عين المتوكل مديرا لمعهد الميثاق في عام ١٩٨٨م والذي مثل عام الاختراق للمؤتمر الشعبي العام من قبل البيت الهاشمي السلالي، ومنذ الوهلة الأولى لتعيينه سعى المتوكل إلى إقصاء عناصر الإخوان (حتى الهاشميين منهم) من معهد الميثاق واستبدالهم بعناصر هاشمية سلالية تدين بالولاء لنظرية (الحق الإلهي)، أصبح اللواء المتوكل أكثر قربا من (صالح) الذي أوكل إليه عام ١٩٩٠م رئاسة أهم دوائر المؤتمر الشعبي العام وهي الدائرة السياسية التي ظل رئيسا لها حتى عام ١٩٩٣م وهو العام الذي عاد فيه وزيراً للداخلية التي لبث فيها عامين فقط شكلا العصر الذهبي للتنظيم السري للهاشمية السياسية، حيث استطاع المتوكل استغلال هذه الفترة الحرجة التي شهدت حرب (الانفصال) وأعاد جميع الضباط الذين ابعدوا في الفترات السابقة إلى مناصب قيادية أهم في الداخلية والأمن.

في عام ١٩٩٥م أصبح اللواء المتوكل أمينا عاماً مساعداً للمؤتمر الشعبي العام إلى جانب تعيينه مستشاراً خاصا لرئيس الجمهورية فأصبح الذراع الأيمن لصالح في المؤتمر ومستشاره المؤتمن، ومنذ هذه اللحظة أصبح المتوكل هو اللاعب الرئيس في المؤتمر ومهندس تحالفاته الجديدة.

ركز المتوكل في هذه الفترة على تعزيز الوجود الهاشمي السلالي في المؤتمر واجتثاث ما تبقى من رموز الإخوان بالمؤتمر الشعبي العام فاستطاع في الدورة الثانية للمؤتمر العام الخامس للحزب الإطاحة بكل من عبدالسلام العنسي وأحمد الأصبحي (آخر رجالات الإخوان بالمؤتمر) من قيادة المؤتمر عام ١٩٩٧م وأصبح بعدها اللواء المتوكل هو العقل المدبر للمؤتمر.

استطاع المتوكل الزج ببعض الرموز الشيعية للترشح باسم المؤتمر للانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ١٩٩٧م مثل حسين بدر الدين الحوثي زعيم التمرد الحوثي لاحقاً وعبدالكريم جدبان وغيرهما من الرموز الشيعية، بعد فوز المؤتمر بالأغلبية المطلقة (التي هندسها المتوكل) وتحجيم مقاعد التجمع اليمني للإصلاح بالبرلمان استطاع المتوكل إقناع صالح بفك تحالفه الاستراتيجي مع الإخوان وأصبح البديل الاستراتيجي هو(الهاشمية السياسية) وتوج هذا التحالف لاحقاً بمصاهرة (صالح) عام ٢٠٠٢م .

استطاع المتوكل اقناع (صالح) بدعم ما يسمى بتنظيم الشباب المؤمن الذي أصبحت قيادته خالصة لحسين بدر الدين الحوثي بعد استبعاد مؤسسه (محمد عزان) وكان عدد أعضائه حينها (خمسة عشر ألف شاب)، كان المتوكل يهدف إلى تكوين ذراع عسكري للتنظيم السري للهاشمية السياسية من خلال دعم الشباب المؤمن لكن الحوثي استطاع الاستيلاء على التنظيم العسكري خاصة بعد مقتل المتوكل عام ٢٠٠٣م.

بعد تنامي دور المتوكل سياسيا واجتماعيا وتهميش حلفاء صالح الاستراتيجيين أصبح (صالح) يستشعر خطورة المتوكل خاصة بعد تحذير الأخير لصالح من خطورة المضي في مشروع التوريث، واكتشافه وجود تنظيم سري للهاشمية السياسية يشكل خطراً على مستقبله السياسي ومستقبل أسرته وأبنائه، فدبر (صالح) عملية اغتيال المتوكل عبر

جهاز الأمن القومي الذي أنشئ حديثا وكانت هذه أول عملية اغتيال ينفذها الأمن القومي الذي كان يديره عملياً ابن أخي (صالح) عمار محمد صالح.

بينما كان اللواء المتوكل يقود المؤتمر لخوض الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٣ وبينما كان اللواء يحيى المتوكل في طريقه من عدن الى محافظة لحج لترؤس اجتماع حزبي لأعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في المحافظة الذي كان مقررا في التاسعة من صباح يوم اغتياله ١٤ يناير ٢٠٠٣م قضى المتوكل نحبه إثر انقلاب سيارته.

بعد وصول خبر وفاته استطاع التنظيم السري للهاشمية السياسية من خلال العلامة محمد المنصور (والد زوجة اللواء المتوكل) من جميع ملفات التنظيم التي كان يحتفظ بها المتوكل في منزله، كان صالح يخطط للاستيلاء على وثائق التنظيم التي بحوزة المتوكل فتوجه ومعه عناصره الأمنية لمنزل المتوكل ودخل مكتبه الخاص للتفتيش زاعما أنه يبحث عن وثائق المؤتمر لكنه عاد خالي الوفاض.

شكل فقدان اللواء المتوكل صدمة كبيرة للتنظيم السري للهاشمية السياسية الذي أصبح قريبا من تحقيق هدفه بالعودة إلى الحكم تحت مظلة الجمهورية، فدخل الحزن كل بيت هاشمي سلالي على اللواء المتوكل وخسر التنظيم الذراع السياسي الأقوى برحيل المتوكل، ولا زالت أصابع الاتهام تشير إلى الرئيس السابق حتى اليوم .

التنظيم السري للهاشمية السياسية

الفصل الثالث

اللواء يحيى الشامي (ثعلب الهاشمية السياسية)

د. رياض الغيلي

ولد يحيى محمد الشامي بقرية المسقاة مديرية السدة عام ١٩٤٦م، وهو ابن الأخ الشقيق للقاضي أحمد محمد الشامي أمين عام حزب الحق ورئيس المجلس الأعلى لحكماء آل البيت باليمن السابق. التحق الشامي بالسلك العسكري عام ١٩٦٣م كطالب في الكلية الحربية وتخرج منها عام ١٩٦٥م ضابطاً في سلاح المدرعات. ثم تدرج في المناصب القيادية حتى تسلم قيادة المحور الجنوبي وقيادة اللواء الثاني مدرع في محافظة إب حتى نهاية عام ١٩٨٤م، وليس صحيحا أنه كان من أبطال حرب المناطق الوسطى كما يروج، بل على العكس من ذلك تماماً فقد كان يزود ابن عمه (يحيى الشامي) عضو اللجة المركزية للحزب الاشتراكي بالمعلومات العسكرية الحساسة لإيصالها إلى قادة الجبهة، كما ارتبط اسمه بجرائم مروعة كان يرتكبها ضد المقاتلين من المتطوعين إلى جانب الجيش في الجبهة، فقد اتهم بتصفية سبعة متطوعين وإخفاء جثثهم بدفنهم في مدافن خاصة داخل اللواء بتهمة دلسها لهم حيث زعم بأنهم وضعوا السم في طعام المقاتلين وهو ما لم يثبت مطلقاً، وشكلت لجنة للتحقيق في الأمر من قبل رئيس الجمهورية حينها وكان في عضويتها كل من اللواء عبد الواجد الربيعي واللواء ناجي الرويشان، وقد سجن (الشامي) في سجن القيادة بصنعاء على خلفية هذه القضية وأطلق بأمر رئيس القضاء العسكري وقتها (اللواء عبد الوهاب الشامي !) ، وللأسف انتهت حروب المناطق الوسطى قبل أن تستكمل اللجنة تحقيقاتها وتم دفن القضية كما تم دفن

جثث الضحايا من قبل ولا زالت القضية تشكل واحدة من جرائم الحرب التي يمكن تحريكها من جديد ضد اللواء الشامي .

في أواخر عام ١٩٨٤م وبينما كان اللواء يحيى المتوكل سفيراً في باريس استدعاه المؤسس الأستاذ أحمد الشامي على وجه السرعة لاجتماع عاجل وطارئ في بريطانيا حيث مقر إقامة الشامي ناقشا فيه نجاح السلفيين في إنشاء معهد الحديث (دار الحديث) في دماج بصعدة وخطورة هذه المؤسسة على المذهب الزيدي (الهادوي) في معقله الأول (صعدة) وضرورة الحد من نشاطه وتوسعه واتفقا على أن يعود المتوكل إلى اليمن وينهي سفارته في فرنسا، كما اتفقا على الدفع باتجاه تعيين يحيى الشامي محافظا لصعدة ليقوم بتقييم الوضع في دماج ورفع تقرير مفصل للتنظيم عن النشاط السلفي في دماج.

عاد المتوكل إلى اليمن ونجحت مساعيه وجهوده ليس في تعيين الشامي محافظاً لمحافظة صعدة فحسب بل وتعيينه هو (المتوكل) أيضاً محافظاً لمحافظة إب فأصبح للتنظيم السري للهاشمية السياسية محافظتين هما إب وصعدة .

استلم اللواء يحيى الشامي مهام عمله كمحافظ لمحافظة صعدة عام ١٩٨٥م وبدأ تنفيذ المهمة على الفور فكانت أول زيارة يقوم بها كمحافظ خارج المدينة إلى دماج حيث التقى بالشيخ مقبل بن هادي الوادعي، انذهل الرجل أثناء زيارته لدار الحديث من النشاط القائم في الدار، فوجد طلبة علم من كل أنحاء الجمهورية مع تواجد بسيط لبعض الجنسيات، كل هؤلاء الطلبة يقيمون في مبنى مخصص للسكن وتقدم لهم ثلاث وجبات يومياً من خلال مطبخ مركزي يفوق في إمكاناته المطابخ المركزية في المعسكرات الكبرى.

عاد اللواء الشامي من زيارته لدماج ليكتب تقريراً مفصلا عن نشاط المركز في دماج ونشاط المعاهد العلمية التابعة للدولة وبالغ في وصفها وقدم في تقريره تصوراً بضرورة تحصين الهوية الوطنية متمثلة في المذهب الزيدي (حد وصفه) من خلال إنشاء مكون شبابي يناط به مهام التصدي للغزو (الوهابي) الآتي من الحجاز ونجد، ومن جانبه استبق الشامي قرارات مجلس حكماء آل البيت وأصدر قراراً بتعيين (حسين بدر الدين الحوثي) مشرفاً عاما على التربية والتعليم بمحافظة صعدة وهو منصب ابتكره الشامي ولا وجود له في هيكل وزارة التربية والتعليم، ومن هنا بدأت جهود الحوثي في نشر المذهب الإثنا عشري بمحافظة صعدة مستهدفاً طلاب المدارس وشباب المحافظة.

كان تقرير الشامي موضوع النقاش في الاجتماع التالي لمجلس حكماء آل البيت والذي عقد أثناء موسم الحج في مكة عام ١٩٨٦م بمن حضر من الأعضاء وبرئاسة المؤسس أحمد الشامي، وضع المجتمعون في هذا الاجتماع خطتين: الخطة المعجلة (أ) والخطة المؤجلة (ب) قضت الخطة الأولى بضرورة تحرك (علماء المذهب) في جميع المحافظات الزيدية لتحريض أتباع المذهب ضد هذه المعاهد والمراكز (الوهابية) كما كانوا يسمونها والتي تشكل الخطر الأكبر على المذهب الزيدي باليمن حسب وصفهم، وخلال الأعوام من ١٩٨٦م وحتى قيام الوحدة عام ١٩٩٠م بدأت المضايقات للمعاهد العلمية ومركز الحديث في دماج من خلال الحصار أحيانا والاعتداء المباشر بالنهب والإغلاق أو الاعتداء على المدرسين والطلاب بالضرب كما حدث في أكثر من مكان ولعل أبرز تلك الأحداث ما حدث في مديرية المحابشة عام ١٩٨٧م من فتنة أوقدها المدعو صلاح بن أحمد فليتة (والد المدعو محمد عبدالسلام الناطق الرسمي باسم المتمردين).

أما الخطة المؤجلة (ب) فقد قضت بضرورة إنشاء كيانات عسكرية وثقافية، وكان من نتائج هذه الخطة إنشاء مؤسسة آل البيت التي تعنى بطباعة ونشر التراث الهادوي ثم تأسيس الشباب المؤمن عام ١٩٩٠م على يد محمد عزان والذي تحول لاحقاً إلى حركة مسلحة متمردة، وكذا تأسيس حزب الحق عام ١٩٩٠ الذي ظل الواجهة السياسية الرئيسة للتنظيم السري للهاشمية السياسية.

بعد نجاح مهمته الاستطلاعية في محافظة صعدة قدم الشامي استقالته من منصب المحافظ عام ١٩٨٧م وبعث في نفس العام إلى جمهورية مصر العربية للدراسة العسكرية وهناك حصل على الماجستير في العلوم العسكرية، وبعد عودته من القاهرة عمل في مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدعم من اللواء المتوكل حتى عام ١٩٩٠م، عمل خلالها على تعزيز الوجود الهاشمي السياسي في القوات المسلحة.

بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م عين اللواء يحيى الشامي محافظاً لمحافظة مأرب، وظل فيها خمس سنوات حتى قدم استقالته عام ١٩٩٥م استطاع خلال هذه الفترة أن يوطد علاقات الهاشمية الزيدية مع الأشراف في مأرب من آل الأمير وآل حيدر وآل الشريف وآل أبو ناب، وكذا آل المنصور وآل الهبيلي في بيحان، وهذا ما يفسر وقوف البعض منهم إلى جانب الحوثيين في قتالهم ضد الشرعية بعد الانقلاب المشؤوم.

بعد استقالته من محافظة مأرب تفرغ للعمل الحزبي إلى جانب اللواء يحيى المتوكل بالمؤتمر الشعبي العام وقد عمل في الجانب التنظيمي منه حتى تم تعيينه نهاية عام ١٩٩٧م محافظاً لمحافظة البيضاء، وكما فعل في مأرب بدأ الشامي بتأطير الأسر الهاشمية في البيضاء وخاصة المتواجدة في رداع (قلب محافظة البيضاء) وكانت هذه الأسر الهاشمية (الهادوية) أسهل له من الأسر الهاشمية المأربية التي تنأى بنفسها عن

التعصب المذهبي، ولهذا كانت محافظة البيضاء من أوائل المحافظات سقوطا بيد الانقلاب الحوثي بعد أمانة العاصمة ، وظل الشامي محافظاً لمحافظة البيضاء تسع سنوات حتى عام ٢٠٠٦م كانت كافية (لحرث أرض المحافظة) بالوجود الهاشمي السياسي الهادوي .

في بداية عام ٢٠٠٦ م وتمهيداً لانتخابات الرئاسة التي شكلت هاجساً للنظام حينها قام الرئيس السابق علي عبدالله صالح بتشكيل لجنة للوساطة مع الحوثيين لإيقاف الحرب الثالثة مع الحوثيين، وعين اللواء يحيى الشامي رئيساً للجنة الوساطة وكان لايزال حينها محافظاً لمحافظة البيضاء، فانطلق إلى صعدة وما هي إلا أيام حتى صدر قرار جمهوري بتعيينه محافظاً لمحافظة صعدة، فجمع بين النقيضين محافظاً للمحافظة (حيث يمثل الدولة والنظام والقانون) ورئيساً للجنة الوساطة بين الدولة والمتمردين الحوثيين، ولم يكن لأحد أن يجمع بين هاتين (الحسنيين) لو لم يكن هو اللواء الشامي.

استطاع الشامي إيقاف الحرب الثالثة، لكن إدارته للعملية الانتخابية كانت بالغة الصعوبة نظراً لتدني شعبية (صالح) في اليمن عموماً وفي محافظة صعدة خصوصاً، ومن المفارقات أن (صالح) دشن دعايته الانتخابية من محافظة صعدة بحضوره أول مهرجان انتخابي له وسط مدينة صعده وظهر إلى جانبه اللواء الشامي بثقة عالية، لقد استطاع الشامي اقناع قيادة التمرد بدفع أتباعها للتصويت لصالح مرشح المؤتمر الشعبي العام مقابل وعود بتسليمه المحافظة لقمة سائغة.

كانت أول محافظة تعلن نتائج انتخابات الرئاسة هي محافظة صعدة حيث أعلنت اللجنة الإشرافية نتائج الانتخابات قبل موعد إغلاق الصناديق بساعتين بضغط من اللواء الشامي، وكانت المفاجأة التي لم تخطر حتى على بال (صالح) نفسه !!

(صالح) يحصل على كل أصوات محافظة صعدة بنسبة (١٠٠%) فيما لم يحصل منافسه (بن شملان) على أي صوت حتى أصوات أعضاء أحزاب اللقاء المشترك بما فيها التجمع اليمني للإصلاح تحولت بقدرة قادر إلى صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح، ومنها أصوات المديريتين الأكبر في صعدة (رازح) و (ساقين) اللتان اكتسح فيهما مرشح اللقاء المشترك المهندس فيصل بن شملان، وهذا مالم يكن يحدث أيضاً لو لم يكن محافظ المحافظة هو اللواء الشامي الذي لا زال محتفظاً بكشوفات نتائج الانتخابات لديه حتى اللحظة.

حرص اللواء الشامي أثناء وجوده في صعدة كمحافظ ورئيس للجنة الوساطة أن يقدم عن الحوثيين تقارير ناصعة البياض وأن يقدمهم كمظلومين، ولعله أول من استخدم مصطلح (مظلومية أبناء صعدة)، فقد نفى في تقاريره الرسمية وأحاديثه التلفزيونية ومقابلاته الصحفية حصول الحوثيين على أي دعم إيراني لا بالسلاح ولا بالمال، وأنكر تماماً وجود أي علاقة للحوثيين بحزب الله، كما قام بإجلاء كل اليهود من محافظة صعدة، وعندما اندلعت الحرب الرابعة استطاع الشامي أن يعمل على تسليم معسكرات الدولة بكامل عتادها للمتمردين الحوثيين بالتواطؤ مع (صالح)، بل أصبح المصدر الرئيس لمعلوماتهم التي يعتمدون عليها في هجومهم على النقاط العسكرية والأطقم الأمنية ومعسكرات الجيش الوطني، وهو ما أدركته قيادة الجيش الوطني متأخراً فضغطت على (صالح) باتجاه عزل الشامي عن المحافظة عام ٢٠٠٧م ، ورغم ممانعة صالح إلا أنه استجاب للضغط بعزل المحافظ بعد أن هدد قائد المنطقة بالانسحاب من صعدة عسكرياً طالما ظل فيها الشامي محافظاً، فأصدر (صالح) قراراً بتعيين اللواء مطهر رشاد المصري محافظاً لمحافظة صعدة بدلا عن اللواء الشامي، تفاجأ اللواء الشامي بخبر إقالته وأحس بأن صالح قد غدر به وسببت الإقالة له حرجاً شديداً أمام

الحوثيين خاصة وأنه لم يكن قد استكمل بقية وعوده بتسليمهم المحافظة إداريا وعسكرياً.

عاد اللواء الشامي أدراجه إلى العمل التنظيمي بالمؤتمر الشعبي بعد أن استطاع تحويل حركة الحوثي خلال عام واحد فقط من مجاميع قتالية تتخذ شكل العصابات إلى جماعة مسلحة ومنظمة تمتلك خبرات عسكرية ومعدات ثقيلة وقوة ضاربة تهدد الجمهورية بل والدول المجاورة للجمهورية اليمنية.

في منصف عام ٢٠٠٧م عين اللواء الشامي رئيساً لأهم هيئات المؤتمر الشعبي العام وهي هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي التي انتخبت لهذا العمل في المؤتمر العام السابع في دورته الاستثنائية في عدن، وبقي في هذا العمل حتى شهر مارس ٢٠١١ م حيث أعلن حينها انضمامه إلى ثورة الشباب، وبدأ مع زملائه بتكوين تنظيم العدالة والبناء.

في عام ٢٠٠٧ م قام اللواء الشامي بالانقلاب على عمه القاضي أحمد محمد الشامي الذي خلف الأستاذ أحمد محمد الشامي في رئاسة مجلس حكماء آل البيت عام ٢٠٠٥م وأصبح اللواء الشامي رئيساً للمجلس الذي يعد أعلى هيئة تنظيمية في التنظيم السري للهاشمية السياسية باليمن، وقد أزعج هذا الانقلاب القاضي أحمد الشامي فأعلن على الفور حل حزب الحق الذي يعد الواجهة السياسية للتنظيم حينها، ولكن اللواء الشامي استطاع أن ينقذ الحزب ويعيده للواجهة بقيادة حسن زيد ومعه مجموعة من الشباب ، وبعد هذا الانقلاب أصبح اللواء الشامي الرجل الأول للهاشمية السياسية باليمن التي تمثل حركة الحوثي ذراعها العسكري فقط.

انطلقت ثورة الشباب السلمية في ١١ فبراير من عام ٢٠١١م إثر سقوط نظامين من أعتى الأنظمة العربية وهما نظام بن علي في تونس ونظام مبارك في مصر، هنالك أدرك الرئيس السابق علي عبدالله صالح مدى خطورة هذه الثورة على كرسيه الذي ظل مسيطراً عليه لثلاث وثلاثين عاماً، وبالتالي كان لا بد له أن يعد العدة لما بعد سقوط نظامه من خلال خلق فوضى عارمة تعم اليمن وتضمن بقاءه في واجهة المشهد السياسي كلاعب رئيس يحصنه من الملاحقات القضائية.

اقتضت خطة صالح تعزيز علاقته بأضلاع المثلث الأكثر تهديداً لوحدة اليمن جغرافياً واجتماعياً وسياسياً، حيث مثل الحراك الجنوبي المسلح المهدد الجغرافي بينما مثلت القاعدة المهدد الاجتماعي، ومثلت الهاشمية السياسية المهدد السياسي، وقد فضح صالح هذه الخطة في مقابلاته التلفزيونية وخطاباته التي يلقيها منذ انطلاق الثورة الشبابية حيث كان يردد بالحرف الواحد : "البديل عن علي عبدالله صالح الانفصال.. البديل عن علي عبدالله صالح القاعدة.. البديل عن علي عبدالله صالح عودة الإمامة".

وانطلاقا من هذه الخطة الجهنمية بدأ صالح الاتصال بالأطراف المعنية والاتفاق معهم على تفاصيل وأدوار كل طرف منهم، وما يهمنا هنا هو الاتفاق الذي عقده مع ثعلب الهاشمية السياسية في اليمن اللواء يحيى الشامي والذي أبرم بدار الرئاسة في ١٣ مارس ٢٠١١م وقضى بتسليم الحوثيين محافظة صعدة والسماح لهم بالتمدد في محافظات عمران وحجة والجوف وتجنيد ثلاثة آلاف بالحرس الجمهوري ومثلهم في الأمن المركزي مقابل تعزيز تواجدهم في ساحة التغيير بصنعاء ولعب الدور المرسوم لهم من قبل خلية إدارة الأزمة التي عين اللواء يحيى الشامي عضوا فيها تحت رئاسة صالح نفسه.

عل إثر ذلك انطلق اللواء الشامي في زيارة سرية إلى صعدة للقاء عبد الملك الحوثي واطلاعه على فحوى الاتفاق مع صالح فبارك الحوثي الخطة وأعطى توجيهاته بإرسال ستة ألف من أتباع الجماعة إلى ساحة التغيير تمهيداً لتنفيذ خطة (اختراق الثورة الشبابية) وتجنيدهم في كل من الحرس الجمهوري والأمن المركزي. (سأكتب تفاصيل الخطة في حلقة مستقلة).

بعد جمعة الكرامة بدأ انهيار نظام صالح وانحاز الفريق علي محسن الأحمر بالجيش الوطني إلى جانب الثورة الشبابية، ثم تلاه تقديم عدد من أعضاء مجلس النواب استقالاتهم من حزب صالح وانضمامهم لثورة الشباب، ثم بدأت حكومة صالح بالانهيار بعد أن قدم أول وزرائها نبيل الفقيه استقالته احتجاجا على المجزرة، فأصبح هناك تكتل سياسي جديد خرج من رحم المؤتمر لدعم الثورة الشبابية وهو ماشكل ضربة موجعة لصالح أرسل على إثرها اللواء يحيى الشامي لاحتواء التكتل الجديد والنأي به عن الذوبان في أحزاب اللقاء المشترك .

سارع اللواء الشامي لتنفيذ المهمة الموكلة إليه فأعلن استقالته من المؤتمر الشعبي العام الذي كان يشغل فيه رئاسة أهم دائرة واستطاع احتواء الكثير من أعضاء المؤتمر المستقيلين نوابا ووزراء وشخصيات اجتماعية وشكل بهم إلى جانب محمد أبو لحوم حزباً سياسياً براجماتياً هو حزب العدالة والبناء الذي تبوأ فيه منصب نائب رئيس الحزب، وفي خط متواز عمل الشامي على خلق مكونات شبابية وحقوقية جديدة في ساحة التغيير فدفع بابن عمه الدكتور عبد الله الشامي (القائم بأعمال وزير التعليم العالي حاليا) لاحتواء المؤتمر الوطني العام للشباب والذي شغل الدكتور الشامي منصب الأمين العام المساعد فيه وحين فشلوا في احتوائه أعلنوا حل لجنته التحضيرية. كما استطاع في ذات الوقت اقناع عبد الملك الحوثي بإنشاء مكتب سياسي للحركة تمهيداً

لتحويلها إلى مكون سياسي، ولكي يضمن الشامي سيطرته على الحركة اقترح على الحوثي أسماء أعضاء المكتب السياسي الذين كانوا مجموعة من الشباب عديمي الخبرة بالعمل السياسي يرأسهم صالح هبرة.

عند إعلان المبادرة الخليجية أوعز صالح إلى اللواء الشامي بتبني رفضها من خلال الحوثيين سعياً منه لإفشال جهود إقناعه بالتوقيع عليها، فانطلقت مظاهرات من وسط ساحة التغيير رافضة للمبادرة الخليجية تحت ذريعة أنها تمنح الحصانة للقتلة – حسب زعمهم- واستمر الرفض إلى ما بعد توقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي أفضت إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي كانوا (الحوثيين) أحد مكوناته الرئيسة.

في بداية عام ٢٠١٢م قام اللواء الشامي بزيارة سرية إلى لبنان والتقى فريقاً من المستشارين الإيرانيين وقيادات في حزب الله اتفقوا خلالها على ضرورة خلق مكونات حزبية جديدة لتكون رافدا لتشكيل تكتل سياسي شيعي ووعدوه بالدعم المادي اللازم لهذه الأحزاب فعاد الشامي بغنيمة كبيرة خصص جزءا منها لدعم حزب العدالة والبناء وهو ما مكنه من احتواء رئيس الحزب بشكل كامل فيما وزع بقية المبلغ لتمويل إنشاء أحزاب (الأمة، والربيع العربي ، والحزب الليبرالي اليمني) وغيرها من الأحزاب الصغيرة التي شكلت فيما بعد داعماً سياسياً للانقلاب على الجمهورية في سبتمبر ٢٠١٤م .

قبل تسمية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل بذل اللواء الشامي جهوداً جبارة في إقناع سفراء الدول العشر بالضغط على الرئيس هادي بضم الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل كمكون سياسي رغم أنهم حركة مسلحة متمردة، وفعلا استطاعت السفيرة البريطانية إقناع الرئيس هادي بضمهم إلى مؤتمر الحوار، وفي ١٦ مارس ٢٠١٣م صدر قرار جمهوري بتسمية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل وحاز

الحوثيون فيه ٣٧ مقعدا جلهم من الهاشميين السلاليين ومن ضمنهم العقيد / زكريا الشامي نجل اللواء الشامي، إلى جانب أبيه كممثل عن حزب العدالة والبناء وثلاثة آخرين من نفس الأسرة ليصبح إجمالي المقاعد التي حازتها أسرة اللواء الشامي (٥) مقاعد، فيما حازت الهاشمية السياسية (السلالية) ٤٥ مقعداً في مؤتمر الحوار الوطني الشامل (أتحدث هنا فقط عن الهاشميين التابعين للتنظيم السري). ترأس اللواء الشامي أهم فريق في مؤتمر الحوار الوطني وهو فريق الدفاع والأمن وكان إلى جانبه ابنه زكريا كعضو في نفس الفريق وهو ما مهد له الطريق ليصبح نائبا لرئيس الأركان بعد الانقلاب وترقيته رتبتين عسكريتين دفعة واحدة متجاوزاً العديد من الضباط الذين سبقوه.

كان للواء الشامي كقائد للهاشمية السياسية باليمن دوراً محورياً في التخطيط لانقلاب سبتمبر على حكومة باسندوة والرئيس هادي بل أصبح هو صاحب القرار الأول في التعيينات التي صدرت بعيد الانقلاب وحازت أسرة الشامي نصيب الأسد فيها. وبعد انطلاق عاصفة الحزم أصبح اللواء الشامي أحد الأهداف العسكرية لعمليات التحالف حيث قصف منزله في محافظة إب في ٤ مايو ٢٠١٥م، وأصبح يتنقل متخفياً شأنه شأن الرئيس السابق صالح وزعيم المتمردين عبدالملك الحوثي.

التنظيم السري للهاشمية السياسية

الفصل الرابع

محمد عبد الملك المتوكل

الواجهة الليبرالية للهاشمية السياسية

د. رياض الغيلي

ولد الدكتور محمد عبد الملك المتوكل في حجة عام ١٩٤٢م أثناء حكم ابن عمه الإمام يحيى حميد الدين المتوكل لأب هاشمي وأم قحطانية، كان أبوه حين مولده عاملاً للإمام على لواء حجة، فنشأ طفولته في حجة وتلقى في كتاتيبها علومه الأولى قبل أن ينتقل إلى القاهرة للالتحاق بالتعليم النظامي بمدارس القاهرة كما كان شأن أبناء الخاصة، وقد أكمل الدكتور المتوكل دراسته الثانوية أواخر عام ١٩٦١م وعاد إلى اليمن والبدر يهيئ نفسه لخلافة والده الإمام أحمد حميد الدين الذي أصبحت حياته على المحك بعد إصابته برصاصات الأبطال الثلاثة (العلفي واللقيه والهندوانه) في مستشفى العلفي (حاليا) بمدينة الحديدة.

عاد المتوكل ذو التسعة عشر عاماً من القاهرة وهو يحمل الشهادة الثانوية (كمن يحمل الدكتوراة اليوم) فدخل من فوره على ولي العهد محمد البدر ليعلن فروض الطاعة والولاء فعمل كموظف في مكتب ولي العهد، لم يكد يهنأ الموظف الجديد بوظيفته المرموقة في مكتب ولي العهد حتى اندلعت الشرارة الأولى للثورة ضد الإمام بقيادة الأستاذ الزبيري والأستاذ النعمان منتصف عام ١٩٦٢م.

كان البدر يحاول تقديم نفسه بصورة مختلفة عن والده، فقد كان يحاول إيصال رسالة إلى قيادة الثورة أنه يختلف عن والده تماماً وأنه سينقل اليمن نقلة نوعية بعد تسلمه زمام

الأمور لذلك قرر إرسال مبعوث خاص للتفاوض مع قادة الثوار الزبيري والنعمان في عدن، ووقع اختياره على الفتى المتعلم محمد عبد الملك المتوكل، فانطلق المتوكل إليهما قبل إعلان قيام الجمهورية بشهر واحد وظل في عدن لمدة شهر يفاوض ويحاور دون جدوى، ولكنه كان يدعي أنه كاد أن ينجح في المهمة لولا أن البدر قطع عليه الطريق بعد إلقاءه خطاب العرش صبيحة العشرين من سبتمبر إثر وفاة والده والذي قال فيه جملته الشهيرة التي يهدد بها الثوار صراحة :"كان الإمام أحمد يفصل الرؤوس عن الأجساد أما أنا فسوف أشق الجسد نصفين في هذا الميدان ومن كذب جرب".

حدثني شخصيا عن هذه التجربة يوم التقيته أول مرة في منزله عام ٢٠٠٢م ، كان يتحدث عن الشهيد الزبيري بعنصرية شديدة وكان يصفه بـ (الإخواني الحقود)، وكان يقول لولا انقلاب الزبيري لكانت اليمن اليوم في مصاف دول الخليج العربي، وكان يمتدح البدر وانفتاحه وعقليته التي كانت تخطط لمستقبل واعد لليمن شعباً وأرضاً لكن انقلاب سبتمبر قطع الطريق وحرم الشعب من خير كثير (حسب وصفه)، على عكس ما كان يصف الأستاذ أحمد النعمان فقد كان يثني عليه ويقول عنه أنه لم يكن يحقد على بيت حميد الدين كما كان الزبيري بل على العكس كان مستعدا للتخلي عن الثورة (حسب قوله).

عزم الرجل على العودة - وإن بخفي حنين- بعد شهر من التردد على قادة الثورة السياسيين في عدن وأثناء انتظاره للطائرة التي ستقله إلى مطار صنعاء صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر إذا بإذاعة صنعاء تعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية، فأسقط في يدي الرجل وألغى رحلته إلى صنعاء وعاد إلى الفندق بعدن مترقباً أخبار الثورة، بعد أيام سمع بإعدام شقيقه الأكبر منه ضمن من تم القبض عليهم وكان متهماً بقتل الثوار،

ففر إلى المملكة العربية السعودية ومن هناك حاول دون جدوى الالتحاق بالبدر في المناطق التي يسيطر عليها ، ولما باءت محاولاته بالفشل فر هارباً إلى بيروت.

لقد كان الرجل بارعاً في التلون فما أن وصل إلى بيروت حتى اتصل بالأستاذ أحمد جابر عفيف وبث إليه همه وحزنه وأعلن ولاءه للجمهورية والثورة التي كان يسميها انقلاباً عسكريا فأبرق الأخير للرئيس السلال يخبره فأمره السلال أن يرسله إلى القاهرة للقائه حيث سيزورها خلال أيام، وبالفعل انطلق المتوكل إلى القاهرة والتقى الرئيس السلال أثناء زيارته للقاهرة فأمره السلال أن يلتحق بالجامعة لدراسة الإعلام وعينه سكرتيراً أولاً بسفارة الجمهورية بالقاهرة.

تخرج المتوكل من جامعة القاهرة عام ١٩٦٦م حاملاً الليسانس في الصحافة وعاد إلى اليمن في الوقت الذي كانت الحرب لا زالت دائرة بين الجمهوريين والملكيين وعين في وزارة الثقافة والإعلام بعد فترة وجيزة أصبح مديراً عاماً للصحافة بوزارة الإعلام، ثم تنقل في مناصب عديدة بوزارة الإعلام، وأثناء تقلده لهذه المناصب كان له الدور الأكبر في الدفع بكثير من السلاليين في مرافق وزارة الثقافة والإعلام والإذاعة والتلفزيون، وبعد اتفاق الجمهوريين والملكيين عام ١٩٧٠ م تسلم رئاسة تحرير الصحيفة الناطقة باسم الجمهورية التي بدأت تظهر عليها البصمة السلالية حتى عام ١٩٧٤م.

لقد كان الرجل بالفعل واجهة متعددة الألوان ولكن بقلب سلالي خالص، شأنه شأن السيارات الكورية ذات المحرك الألماني، ففي عهد الإمامة كان إمامياً مخلصاً للمذهب والسلالة، وفي عهد الرئيس السلال قدم نفسه جمهورياً ثورياً رغم إعدام أخيه في ميدان عام، وأثناء رئاسة القاضي الإرياني قدم نفسه جمهورياً محافظاً، وفي عهد الرئيس الحمدي قدم نفسه تقدمياً يسارياً وكانت تنطلي ألاعيبه على جميع الرؤساء إلا المخلوع علي عبدالله صالح فقد كان المتوكل ينظر إليه باحتقار فيما الأخير كان ينظر إليه

بتوجس ربما لأنه أحد العارفين بالقصة الحقيقية لاغتيال الرئيس الحمدي، لقد استطاع المتوكل أن يقنع الرئيس الحمدي بلونه التقدمي اليساري فقربه الرجل منه وأدناه وأصبح ضمن بطانته المقربة وعينه وزيراً للتموين عام ١٩٧٦م فمكث في المنصب فترة وجيزة لا تتعدى العام الواحد.

في عام ١٩٧٨ م وعقب اغتيال الشهيد الحمدي ذهب المتوكل إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الماجستير التقى خلالها بالمفكر إبراهيم بن علي الوزير وأصبح أحد مريديه وهذا هو ما يفسر التحاقه باتحاد القوى الشعبية التي تمثل الوعاء الليبرالي التقدمي للهاشمية السياسية، أنهى المتوكل دراسة الماجستير في الإعلام الإداري عام ١٩٨٠م، وعاد إلى القاهرة من جديد ليكمل دراسة الدكتوراة عام ١٩٨٤م وبعدها عاد إلى اليمن ليؤدي دوره في خدمة الهاشمية السياسية من موقعه كأكاديمي وأستاذ جامعي في جامعة صنعاء.

بعد إعلان قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م والسماح بالتعددية الحزبية قرر التنظيم السري للهاشمية السياسية الإعلان عن تأسيس حزبين أولهما لاستيعاب وتأطير علماء الزيدية والعناصر الهاشمية المحافظة والآخر لاستيعاب العناصر الهاشمية الليبرالية والتقدمية فتم الإعلان عن تأسيس حزب الحق الذي استوعب الجزء الأكبر من علماء الزيدية بقيادة كل من مجدالدين المؤيدي والقاضي أحمد الشامي والحزب الآخر هو حزب اتحاد القوى الشعبية وهو حزب قديم نشأ في مطلع الستينات من القرن الماضي في مدينة القاهرة باسم (اتحاد القوى الشعبية اليمنية) غير أنه لم يتم الإعلان عنه إلا بعد قيام الوحدة بقيادة المفكر إبراهيم بن علي الوزير المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، ونظراً لاعتراض العلامة ابراهيم بن محمد الوزير وسعيه للقيادة الحزبية فقد خرج سريعاً عن الاجماع الزيدي في حزب الحق وأسس حزبا مستقلاً لآل الوزير

وأشياعهم باسم حزب العمل الإسلامي ومن ثم تم اعتماده كوعاء ثالث للتنظيم الهاشمي غير أن الحزب ليس له نشاط سوى إصدار صحيفة اسبوعية هي صحيفة البلاغ، الشاهد في الأمر أن الدكتور محمد عبد الملك المتوكل كان ضمن قائمة المؤسسين للحزب الليبرالي للهاشمية السياسية وهو حزب اتحاد القوى الشعبية وهو الحزب الذي أصبح أميناً عاماً له في السنوات الأخيرة وكان حزبا الحق واتحاد القوى الشعبية يحتلان مقعدين من ستة مقاعد ولهما صوتين من ستة أصوات ضمن تكتل اللقاء المشترك الذي يقوده التجمع اليمني للإصلاح الحزب الأكبر في المعارضة بمقعد واحد وصوت واحد.

بعد انضمام الدكتور المتوكل للمجلس الأعلى للتنظيم السري للهاشمية السياسية كلف بملف منظمات المجتمع المدني والعلاقات الأممية، وبالفعل نجح الرجل في هذا الملف نجاحاً منقطع النظير وأصبح متواجداً بشخصه أو بإحدى بناته أو بأحد أصهاره أو مريديه في معظم منظمات المجتمع الدولي المحلي والقومي والعالمي، وعلى سبيل المثال لا الحصر :

١. انتخب المتوكل منسقاً عاماً للمؤتمر القومي الإسلامي في بيروت وهو المؤتمر الذي أنشئ بدعم من إيران وحزب الله اللبناني في مقابل (المؤتمر العالمي للعلماء المسلمين) وظل المتوكل منسقاً للمؤتمر حتى يوم اغتياله.
٢. عين نفسه نائباً للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية والتي يرأسها حالياً الشاب علي الديلمي، وهي منظمة تأسست عام ١٩٩٣م من خلال التنظيم السري للهاشمية السياسية ولكن نشاطها لم ينطلق إلا عام ٢٠٠٠م بعد تسلم الدكتور المتوكل لملف منظمات المجتمع المدني، وظلت المنظمة تعمل بدون ترخيص في عهد الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح ولم يرخص لها بالعمل إلا

في عهد حكومة الوفاق الوطني عام ٢٠١٢م، وتشارك المنظمة في الكثير من المؤتمرات الدولية والأنشطة الأممية المتعلقة بالحقوق والحريات.

٣. أسس عام ٢٠٠٢ ما يسمى بالمدرسة الديمقراطية وسلم إدارتها لسلالي من بيت الشامي اسمه جمال عبدالله الشامي، وهذه المدرسة تنشط وسط الأطفال وتتولى مسؤولية انتخابات برلمان الأطفال في الجمهورية اليمنية، ومن خلال هذه المنظمة يتم التركيز على النجباء من أطفال المدارس ذكوراً وإناثاً والعمل على استقطابهم وتأطير من أمكن منهم ضمن التنظيم بصورة غير مباشرة ثم رعايتهم وتأهيلهم في أرقى جامعات العالم بعد تخرجهم من الثانوية وتعليمهم مختلف اللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية والألمانية) والدفع بهم بعد تأهيلهم إلى مراكز قيادية في منظمات المجتمع المدني ومناصب الدولة المختلفة.

٤. في عام ٢٠٠١م ساهم في تأسيس ما يسمى بـ (منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان) وسلم قيادته لقريبته (أمل المتوكل) الشهيرة بـ (أمل الباشا)، وتخصص هذا المنتدى بالعمل في أوساط النساء، وقد بالغت أمل المتوكل في علاقتها بالمنظمات الدولية العاملة في اليمن إلى الدرجة التي جعلتها تزوج ابنها من الشابة الألمانية (شارلوت) مسؤولة الحكم الرشيد في منظمة (GIZ) الألمانية، ولا يحتاج الأمر إلى مزيد من التدقيق لملاحظة أن الدكتور المتوكل اخترق الشرائح الثلاث من المجتمع اليمني (الرجال ، النساء، والأطفال) من خلال الثلاث المنظمات السالفة الذكر والتي تخصصت جميعها في مجال الحقوق والحريات.

٥. في عام ١٩٩٨ دفع بابنتيه قبول وإنطلاق لتأسيس مركز خاص بالفتيات، فتم إنشاء مركز اللغات العالمي للفتيات (GWCC)، وهو لا يقتصر على تعليم اللغات بل يتعداها إلى التدريب في القيادة والإدارة وحقوق الإنسان والديمقراطية وهذا

المركز يتلقى تمويله من منظمات دولية أبرزها منظمة (CHF) وهي مؤسسة دولية خاصة بالإسكان التعاوني في ظاهرها غير أن دعمها لمراكز خارج نطاق تخصصها أثار علامات استفهام كبيرة حول من يقف وراءها.

٦. في عام ٢٠٠٥ م ساهم الدكتور المتوكل في تأسيس منظمة تنمية القيادات الشابة وسلم قيادتها لابنته قبول، وتعمل هذه المنظمة وسط الشباب من الجنسين، وظاهرياً تقدم المنظمة برامج تأهيلية للشباب والشابات لتأهيلهم اقتصاديا، لكنها تعمل كشبكة لاصطياد الشباب من الجنسين وتجنيدهم للعمل في خدمة المشروع السلالي للتنظيم السري للهاشمية السياسية، وتتلقى هذه المنظمة دعما من معظم المنظمات الدولية العاملة باليمن وعلى رأسها (CHF) و (MEPI) و (GIZ) .

٧. دفع بابنته رضية وزوجها عبد الرشيد الفقيه لتأسيس منظمة (مواطنة) وهي منظمة مختصة برصد انتهاكات حقوق الإنسان وتعمل ابنة المتوكل كرئيس للمنظمة فيما يعمل زوجها مديراً تنفيذيا لها، وترتبط المنظمة بعلاقات وثيقة مع منظمة هيومن رايتس، وهي المنظمة التي تتولى حاليا رفع التقارير عن عمليات التحالف العربي باليمن، ومؤخراً اعتمدت الأمم المتحدة على تقاريرها في إدراج المملكة العربية السعودية ضمن القائمة السوداء لانتهاك حقوق الإنسان باليمن.

كان أبرز ما برع فيه الرجل هو صناعة القيادات الشابة، وفي هذا الصدد يمكننا أن نذكر كيف استطاع صناعة الصحفي عبدالكريم الخيواني قائداً جماهيرياً وبطلاً قوميا تكرمه منظمات دولية بارزة في مجال حقوق الإنسان، وخلفية القصة تبدأ من تعيين المتوكل للخيواني رئيسا لتحرير صحيفة الشورى الناطقة باسم حب اتحاد القوى الشعبية فقام الخيواني أثناء رئاسة تحرير الصحيفة بنشر سلسلة مقالات عن التوريث وحرب صعدة وهو ما أثار أجهزة الأمن التابعة لصالح التي قامت باعتقال الخيواني

وإيداعه سجن الأمن السياسي ٢٠٠٤م، وهنا بدأ الدكتور المتوكل في اختبار مدى تأثيره في منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية التي دفعها للتفاعل مع قضية الخيواني وأدرجت قضيته في الكثير من التقارير الدولية التي شكلت ضغطاً كبيراً على حكومة صالح حتى أطلق سراحه أواخر عام ٢٠٠٥م بموجب عفو رئاسي فخرج من السجن بطلا قومياً، كما أن المتوكل هو الذي أوعز إلى منظمة العفو الدولية عبر أذرعه فيها لتكريم الخيواني بالجائزة الخاصة بالصحفيين المعرضين للخطر عام ٢٠٠٨م . بالإضافة إلى هذا فالدكتور المتوكل يعتبر الأب الروحي للدكتورة الراحلة رؤوفة حسن الشرفي والتي كانت تنشط في أوساط المنظمات النسائية المحلية ولها صلات بمنظمات دولية عديدة في مجال الحقوق والحريات وكان لها تأثير كبير على الكثير من المثقفين والمثقفات وطلاب كلية الإعلام والصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي والثقافي.

أثناء ثورة الشباب التي انطلقت في ١١ فبراير عام ٢٠١١م كان الدكتور المتوكل هو الرئيس الدوري للقاء المشترك وكان معارضاً لفكرة التوقف عن الدراسة في جامعة صنعاء وتماهى مع مخطط الأمن القومي في شق صف اللقاء المشترك فيما يتعلق بهذه النقطة وكان يذهب لإلقاء محاضراته بانتظام في القاعات التي خصصها الأمن القومي لبعض طلاب جامعة صنعاء للدراسة في منطقة الشيراتون ، وكانت تشير إليه أصابع الاتهام مع حسن زيد ممثل حزب الحق باللقاء المشترك في تسريب كل الاتفاقات التي كانت تتم في تكتل اللقاء المشترك وكشفها للنظام.

بعد نجاح ثورة الشباب في خلع علي عبد الله صالح بدأ الدكتور المتوكل إلى جانب زميله في المجلس الدكتور أحمد عبد الرحمن شرف الدين بطرح فكرة (تشبيب وتأنيث) المجلس الأعلى للتنظيم السري للهاشمية السياسية وكان يطرح أسماء ذات

طابع ليبرالي مثل عبدالكريم الخيواني وعلي الديلمي وأحلام المتوكل بنت أخيه أحمد وغيرها من القيادات الشابة التي أشرف بنفسه على صناعتها وهو ما عارضه أغلبية أعضاء المجلس وعلى رأسهم اللواء الشامي وعده خروجاً على أهداف التنظيم وشذوذاً في التفكير كان شرف الدين يتفق مع المتوكل في مسألة التشبيب ويختلف معه في مسألة التأنيث وتفاقم الخلاف بين الطرفين الشامي وبقية أعضاء المجلس من جهة والمتوكل وشرف الدين من جهة أخرى حتى انتهى الأمر باغتيال شرف الدين في ٢١ يناير ٢٠١٤م فوجه المتوكل أصابع الاتهام للشامي وهدد بفضح الأمر وكشف الحقائق فانتهى به الأمر قتيلا في صنعاء في الثاني من نوفمبر عام ٢٠١٤م .

التنظيم السري للهاشمية السياسية

الفصل الخامس

يوسف المداني

كلب حراسة الهاشمية السياسية

د. رياض الغيلي

ولد يوسف بن حسن بن إسماعيل بن حسن المؤيد الشهير بـ (يوسف المداني) في عزلة أبو دوار بمديرية مستبأ بمحافظة حجة عام ١٩٧٧م وهو الأوسط من عشرة إخوة وأكثرهم تطلعا للسلطة والقيادة ويصغره أخوه (طه) الأقرب إليه منزلة وفكراً.

جده من أبيه العلامة إسماعيل بن حسن المؤيد ولقب بالمداني لأنه ولد في المدان بمديرية الأهنوم وتوفي فيها لذلك غلب لقب المداني على لقبه الأصلي (المؤيد) وقد تولى للإمام يحيى حميد الدين أعمال رداع وأعمال عمران، وانتدبه الإمام يحيى عام ١٩٣٣م على رأس حملة عسكرية إلى جبال برط فتمكن من إخضاع قبائلها لحكم الإمام، وعاث فيها هو وجنوده فقتل من قتل وأسر من أسر وخرب بيوت رؤوس القبائل وصادر أموالهم وكانت نكبة عظيمة على أهل برط لا زال يتناقل أهوالها الأبناء عن الآباء.

بعد مقتل الإمام يحيى حميد الدين وتولي نجله الإمام أحمد ولي (المداني) أعمال ذمار وظل فيها حتى قيام الثورة فقبض عليه وأودع في السجن بصنعاء لمدة قصيرة ثم أفرج عنه، كان متعصبا للمذهب الهادوي الجارودي ولكن انشغاله بالسياسة والحكم صرفه عن الاشتغال بالتدريس، عندما أسس (الأستاذ) أحمد الشامي عام ١٩٧٠م النواة الأولى للتنظيم السري للهاشمية السياسية فيما يسمى بالمجلس الأعلى لحكماء آل البيت حاول إقناع المؤيد (المداني) أن يكون عضواً بالمجلس لكنه اعتذر لتدهور حالته الصحية ورشح بدلا عنه العلامة حمود بن عباس المؤيد ، ثم مالبث أن توفي عام ١٩٧٤م ، أما

أبو يوسف حسن بن إسماعيل المداني فقد كان أحد القادة الميدانيين للإمام البدر وعامله على مديرية مستبأ حتى سقوط آخر قلاع الملكية في حجة عام ١٩٦٩م.

ولد يوسف وأخوه طه في ظل النظام الجمهوري في أواخر السبعينات وفي منتصف الثمانينات التحقا بالمدارس العامة لكنها فشلا في الدراسة فشلا دفع بأبويهما أن يرسلهما إلى صعدة في نهاية التسعينات لطلب العلم لدى الكرسي الأعظم (كما يلقبونه) العلامة مجد الدين المؤيدي، لكن الشابين ما لبثا أن انصرفا عن مدرسة المؤيدي بعد بضعة أشهر والتحقا بكتائب الشباب المؤمن التي يقودها حسين بدر الدين الحوثي في جبال مران، وسرعان ما أصبح يوسف الفتى المدلل لمؤسس جماعة الحوثيين فأرسله عام ٢٠٠٢م إلى إيران عبر سوريا حيث تلقى تدريباً مكثفاً في معسكرات الحرس الثوري وقد مكث هناك ما يقارب العام، وبعد عودته أنكحه حسين بدر الدين ابنته قبل اندلاع الحرب الأولى بأشهر قليلة.

شارك عمه حسين بدر الدين الحوثي في الحرب الأولى عام ٢٠٠٤م وكان على رأس قائمة المطلوبين للدولة لضلوعه في قتل العديد من الجنود المرابطين في النقاط والمواقع العسكرية القريبة من معقل المتمردين الحوثيين، وعندما حوصر قائد المتمردين تمكن يوسف المداني من الفرار والنجاة بنفسه تاركاً قائده وعمه وحيداً في مواجهة الموت على أيدي أبطال الجيش الوطني.

بعد مقتل زعيم الحركة المتمرد حسين بدرالدين الحوثي في العاشر من سبتمبر عام ٢٠٠٤م تفرق أتباعه وتشرذموا وانحاز كل قائد من قادته الميدانيين بمن معه ومنهم يوسف المداني، لكن المداني كان يعتقد أنه الأولى والأجدر بقيادة الحركة وخلافة عمه كونه من أسرة حكم وملك فهو من نسل الإمام المؤيد بالله على عكس بدر الدين الحوثي وكل أبنائه وأحفاده الذين قفزوا للقيادة دون مسوغات تاريخية كالتي يملكها، فتمكن

المداني من جمع شتات الحركة وإعادة تنظيم صفوفها داعياً لنفسه غير أنه لم يحظ بالقبول الذي كان لبدر الدين وأبنائه، وقتها كان معظم أبناء بدر الدين الحوثي خاصة الصغار منهم بما فيهم عبدالملك جنوداً تحت قيادة يوسف المداني الذي كان يمتلك الخبرة العسكرية اللازمة للقيادة الميدانية والتي تدرب عليها في صفوف الحرس الثوري الإيراني.

وبعد نجاح المداني في إعادة ترتيب صفوف الحركة بدأ الخلاف يتصاعد من جديد على خلافة الزعيم الهالك، وسعى أبناء بدر الدين لخلافة أخيهم واحتدم الخلاف بين اثنين منهم هما محمد (المؤسس الفعلي لمنتديات الشباب المؤمن) ويحيى عضو مجلس النواب، وكان هذا الخلاف فرصة سانحة للمداني للقفز إلى كرسي القيادة غير أنه لم يحسن استغلال الفرصة، في هذه الأثناء كان بدر الدين الحوثي ومعه زوجته المقربة وهي الرابعة في نسائه ومعه ابنه المدلل عبد الملك يقيم في خولان للنقاهة فذهب إليه يوسف المداني يشكو إليه خلاف أبنائه على قيادة الحركة وأن هذا الخلاف سيضيع جهوده المضنية في إعادة تجميع الصفوف وقد يؤدي الخلاف إلى تشرذم الحركة من جديد ومن ثم انتهائها في الأجل القريب.

فحسم الحوثي الأب الأمر من ساعته وعهد بالقيادة إلى ابنه عبدالملك، فقبل المداني على مضض وبايع عبد الملك، لم يكن سهلا على يوسف المداني تقبل عبدالملك الحوثي قائداً له وقد كان إلى وقت قريب أحد جنوده بالإضافة إلى كونه أصغر منه سناً وأقل خبرة وحنكة وتأهيلاً، وهذا ما يفسر الخلافات التي تنشب بين الرجلين من وقت لآخر، وقد حاول عبد الملك التخلص من المداني أكثر من مرة خاصة بعد أن شعر بتوجه يوسف لإعداد النجل الأكبر لحسين بدر الدين لقيادة الحركة وخلافة عمه عبد الملك فور خلو القيادة لأي سبب من الأسباب.

في شهر فبراير من عام ٢٠٠٥م تولى عبدالملك الحوثي زمام الأمور في الجماعة التي ورثها عن أخيه بترشيح من أبيه ودعم من إيران، وكان أول شيء يفعله هو الاتصال بالقائد الميداني عبدالله عيضة الرزامي الذي أتى مهرولاً وبايع الحوثي الصغير وأصبح الذراع اليمنى له، وهذا ما أوغر صدر يوسف المداني على الرجلين معا وهو الذي كان يؤمل أن يكون هو الذراع اليمنى وصاحب الكلمة الأقوى لدى قائد الجماعة، ثم مالبث الحوثي الصغير أن فجر الحرب الثانية مع الدولة بعد شهر واحد فقط من توليه قيادة الحركة في شهر مارس من عام ٢٠٠٥م لعب فيها الرزامي الدور الأكبر غيما كان المداني يقاتل على مضض تحت إمرة الرزامي، ولكن سرعان ما انتهت الحرب بعد ثلاثة أشهر فقط مخلفة ٢٠٠ شهيداً في صفوف الجيش الوطني ومقتل ٥٢٢ مدنياً و ٢,٧٠٠ جريحاً وخسائر اقتصادية تقدر بـ ٢٧٠ مليون دولاراً وانتهت أيضاً بتسليم الرزامي نفسه للسلطات في أواخر شهر يونيو من نفس العام في صفقة غامضة يعتقد أن وراءها يوسف المداني للتخلص من الرجل الذي يزاحمه على القيادة الميدانية للحركة.

بعد تسليم الرزامي نفسه للسلطات أصبح يوسف المداني عملياً الذراع الأيمن للحوثي الصغير، وقد أثبت جدارة عسكرية في كل الحروب الأربع التي خاضتها الحركة مع الدولة تحت قيادته، غير أنه غامر بالحركة عندما أقحمها في حرب مع المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٩ إبان الحرب السادسة مما دفع بالمملكة إلى التدخل العسكري باستخدام سلاح الجو الملكي في قصف مواقع المتمردين في صعدة وهو ماسبب للحركة خسائر جسيمة أدت إلى نشوب خلاف حاد بين قائد الجماعة والقائد الميداني للجماعة يوسف المداني فذهب الأخير مغاضبا إلى جبال حليم بمديرية الصفراء، وأثناء هذه الحرب (السادسة) نجا المداني من أول محاولة اغتيال نفذها الطيران الحربي أثناء

اجتماع مصالحة دعا إليه المداني بين قادة فصيلين حوثيين نشب بينهما القتال في حرف سفيان، وكان المقرر أن يأتي المداني إلى المنزل المتفق عليه لاجتماع المصالحة غير أنه تأخر قليلاً وقصف الطيران الحربي المنزل فقضى على كل من بداخله، ومن يومها أطلق لقب "الرجل المستحيل" في صفوف الحركة على يوسف المداني.

في إطار الاتفاق الذي جرى بين الرئيس السابق علي عبدالله صالح والتنظيم السري للهاشمية السياسة ممثلا باللواء يحيى الشامي أثناء الثورة الشبابية والذي قضى بتسليم محافظتي صعدة وحجة للحوثيين كلف قائد الجماعة يوسف المداني بالسيطرة الميدانية على محافظة حجة، فانطلق الرجل على رأس حملة مسلحة قوامها خمسة أطقم إلى مسقط رأسه في منطقة أبو دوار بمديرية مستبا وهناك اتخذ من منزلهم القديم مركزاً للقيادة العسكرية، وقام أثناء إقامته بتجنيد المئات من أبناء مديرية مستبا والمديريات المجاورة لها، ومن ثم بدأ بإشعال نيرات=ن الحروب في كل من كشر وحجور وعاهم، وأمر بزراعة مئات الألغام التي حصدت عشرات الأرواح لاحقا، وبالفعل تمت السيطرة على محافظة حجة وأصبحت عملياً إلى جانب محافظة صعدة تحت حكم ميليشيات الحوثي.

بعد سيطرة الحوثيين على محافظتي صعدة وحجة اتجهت أنظارهم إلى محافظة عمران، ولكي تتم السيطرة على محافظة عمران فقد استدعى قائد الجماعة ذراعه الطولى وعصاه الأقوى يوسف المداني وكلفه بمهمة إسقاط محافظة عمران والقضاء على الوجود القبلي فيها المتمثل بآل الأحمر في حاشد والوجود العسكري للجيش الوطني متمثلاً في اللواء ٣١٠ مدرع وقائده اللواء حميد القشيبي وكذلك التواجد الحزبي في قيادة المحافظة متمثلاً في حزب الإصلاح، ولأجل نجاح المهمة جندت الحركة تحت قيادة المداني معظم قياداتها الميدانية البارزة ومعظم عناصرها المدربة، وبالفعل فقد بدأ

المداني معارك السيطرة على محافظة عمران على مرحلتين تبدأ أولاها من حاشد حيث تمكنت الحركة - بتواطؤ رجالات (صالح) من قيادات المؤتمر وخصوم آل الأحمر- تمكن من السيطرة على مديريات حاشد، وتفجير منازل آل الأحمر ومصادرة مزارعهم وممتلكاتهم، ووقف يوسف المداني على أنقاض منزل الشيخ الأحمر في منطقة (الخمري) بعد تفجيره متباهياً ومزهواً بالانتقام من الأسرة التي كانت واحداً من أهم الأسباب في سقوط الحكم الإمامي في اليمن .

بعد السيطرة على مناطق حاشد وإرغام القبيلة وإذلالها جاء الدور لإستكمال السيطرة على محافظة عمران من خلال إسقاط مدينة عمران، وبالفعل تمكن المداني من إسقاط المدينة بعد كر وفر وخيانات متعددة الأطراف (ليس هذا مجال استعراضها)، لكن الملفت أن يوسف المداني كان يتعمد عدم الظهور في كل هذه الأدوار وكان يدفع إلى الواجهة الإعلامية قيادات أخرى مثل أبو علي الحاكم، وقد انتهت السيطرة على مدينة عمران من قبل الحوثيين بنهاية مأساوية للواء ٣١٠ مدرع وقائده الشهيد البطل/ حميد القشيبي الذي أسر ثم قتل بصورة بشعة بأوامر مباشرة من يوسف المداني كما أثبتت ذلك التسريبات للمكالمة الصوتية التي جرت بينه وبين أحد القادة الميدانيين والذي شارك في عملية إعدام الشهيد القشيبي .

بعد سقوط عمران سال لعاب الحركة الحوثية المتمردة فأصبحت صنعاء هدفها التالي، وفي غرفة عمليات مشتركة بين كل من النظام السابق ممثلاً برئيسه علي عبدالله صالح والتنظيم السري للهاشمية السياسية ممثلاً باللواء يحيى الشامي والحركة الحوثية ممثلة في قائد جناحها العسكري يوسف المداني جرى التخطيط للانقلاب على الشرعية وإسقاط العاصمة صنعاء وهو ما تم في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ م وكان ليوسف المداني دوراً كبيراً في تنفيذ المخطط الانقلابي الذي مكن الحركة الحوثية من السيطرة على

مؤسسات الدولة ونهب أسلحة الجيش لاستخدامها لاحقاً في حربها ضد مدن الجمهورية وإسقاطها واحدة تلو الأخرى .

أبلى يوسف المداني بلاء كبيراً في كل هذه الحروب وهو ما جعل له مكانة عالية في نفس اللواء الشامي الذي أحب أن يكافئه ويستخلصه للتنظيم السري للهاشمية السياسية، واستطاع الشامي أن يقنع أعضاء مجلس حكماء آل البيت في ضم المداني إلى عضوية المجلس فأصبح المداني أصغر أعضاء قيادة التنظيم السري للهاشمية السياسية والممثل الوحيد للحركة الحوثية بالتنظيم.

(أتحفظ على ذكر بعض المعلومات الخطيرة في الوقت الراهن لظروف أمنية خاصة وسوف أتناولها بالتفصيل عند إصدار الكتاب بإذن الله تعالى)